البيان الختامي والتوصيات

ملتقى: " برمج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات – تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدمة"

18-19 أيلول/سبتمبر 2025 فندق الكورال بيتش بيروت – الجمهورية اللبنانية

برعاية معالي وزير المالية، الأستاذ ياسين جابر، نظمّ اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ملتقى: "برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية و المصرفية في الدول التي تشهد أزمات – تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدمة"، في مدينة بيروت – الجمهورية اللبنانية، يومي 18 و 19 أيلول سبتمبر/ 2025 في فندق الكورال بيتش.

افتتح أعمال الملتقى **معالي الأستاذ ياسين جابر** وزير المالية، **وتحدث في حفل الافتتاح سعادة الأستاذ شارل عربيد** رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، و**معالي الدكتورة رولا دشتي**، وكيل الأمين العام والأمينة التنفيذية UN-ESCWA، ممثلة **بسعادة الدكتور نيرنجان سيرانجي** رئيس مجموعة الإزدهار الإقتصادي المشترك، وسعادة **الدكتور جوزف طربيه**، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك بحضور أكثر من 250 مشاركاً من قيادات القطاعين المصرفيين اللبناني والعربي الى جانب ممثلين عن مؤسسات حكومية ومنظمات دولية.

وفي ضوء أوراق العمل التي تقدم بها الخبراء على مدى يومين، وما تخللها من مناقشات ومداخلات، **توصل المشاركون والمتحدثون الى اعتماد التوصيات التالية:**

1. **تعزيز الاستقرار المالي** عبر سياسات مالية ونقدية منضبطة، وضبط العجز والدين العام، بما يوفّر بيئة صحية لنمو أنشطة المصارف وتحقيق أرباح مستدامة مرتبطة بالنشاط الاقتصادي الفعلي.
2. **تطوير أسواق الدين الحكومية** من خلال ابتكار أدوات مالية آمنة ومتنوعة تزيد من استثمارات المصارف وترفع عوائدها، وتدعم تمويل المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية.
3. **إطلاق برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي** تدعمه المؤسسات الدولية، ويشمل إعادة هيكلة الدين العام، إصلاح القطاع العام، وتحفيز الاستثمار المحلي والخارجي.

4. **تعزيز الشمول المالي** عبر سياسات موجهة لزيادة وصول الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والخدمات المصرفية الرقمية، بما يحدّ من الفقر والبطالة ويعزز النمو الشامل.
5. **اعتماد المعايير الدولية المستدامة** مثل International Capital Market Association ومبادرة السندات المناخية، والريادة في الإقراض القائم على النتائج، ونشر تقارير موحدة حول الاستدامة، بما يحفّز تدفق رؤوس الأموال الخاصة ويعزز ثقة المستثمرين.
6. **مواءمة الأولويات الوطنية مع التمويل المستدام** من خلال منصات وطنية تجمع المشاريع السيادية ومشاريع المؤسسات والشركات، وتوحد تقاريرها، بما يعزّز الاستقرار ويدعم التنمية المستدامة على نطاق واسع.
7. **توجيه برامج التحول الرقمي** نحو إعادة هندسة العمليات الإدارية والمصرفية لتسريع المعاملات وخفض التكاليف التشغيلية، مع ضمان الشفافية في المشتريات والرقابة على الأداء بما يعزز الثقة العامة.
8. **معالجة شاملة للأزمة في لبنان** من خلال حلول عادلة ومنصفة للمودعين، تقوم على مقاربة متكاملة لا تُحمّل العبء لفئة دون أخرى.
9. **تعزيز التعاون المصرفي العربي** من خلال إنشاء صندوق أو منصة دعم مشتركة لتقديم المساندة السريعة للدول التي تواجه أزمات حادة، ما يسهم في تعزيز التضامن المالي العربي.
10. **دمج مخاطر المناخ والحوكمة (ESG) في السياسات المصرفية**، وتشجيع المصارف على تبني التمويل الأخضر والمشاريع المستدامة لمواكبة التطورات العالمية.
11. **تعزيز الرقابة والإفصاح** عبر أنظمة رقابية عربية مشتركة ترتكز على الشفافية، بما يعزّز ثقة المودعين والمستثمرين المحليين والدوليين.
12. **تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا المالية** عبر شراكات بين المصارف وشركات التكنولوجيا لتوسيع حلول الدفع الرقمي والتمويل المبتكر، خاصة في أوقات الأزمات.

وفي نهاية اعمال الملتقى تقدم المشاركون بجزيل الشكر والعرفان للجمهورية اللبنانية رئيساً وحكومةً وشعباً على احتضان الملتقى وعلى كرم الضيافة وحسن الاستقبال، مع تمنياتهم ان يعم الخير والسلام ربوع الجمهورية اللبنانية.